



Distr.
GENERAL
A/36/571
2 October 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة السادسة والثلاثون
البند ٦٩ (ى) من جدول الأعمال

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي : البيئة

الترايط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية

مذكرة مقدمة من الأمين العام

١ - طلبت الجمعية العامة من الأمين العام في الفقرة ٥ من قرارها ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٠ أن يتخذ الخطوات الضرورية لتنفيذ توصيات مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بشأن أعمال منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بالترايط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية ، وكذلك التوصيات التي تقدم بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ١٩٨٠/٤٩ المؤرخ في ٢٣ تموز/ يولييه ١٩٨٠ .

٢ - وأشار الأمين العام في البيان الذي قدمه بشأن الآثار الادارية والمالية المترتبة على هذا القرار (A/C.2/35/L.1211) ، الى أن مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي عازم ، استجابة للطلب المشار اليه أعلاه ، على الشروع خلال عام ١٩٨١ باعداد برنامج عمل في هذا الصدد ، واضعا في اعتباره المبادئ التوجيهية الأساسية التي وضعها فريق الخبراء العالي المستوى المعني بوجوه الترايط ، الذي دعاه المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الى الانعقاد (١) وفي ضوء التوصيات الاضافية التي سوف يتقدم بهذا الفريق خلال ١٩٨١ .

٣ - رحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، بعد ذلك ، في قراره ١٩٨١/٥١ المؤرخ في ٢٢ تموز/ يولييه ١٩٨١ ببيان المدير العام الذي عرض فيه الخطوط العريضة لعناصر برنامج عمل على صعيد المنظومة على النحو المتصور ورجته أن يضيف عليه الصيغة النهائية لعرضه على الجمعية العامة في دورتها السادسة والثلاثين .

٤ - يحيل الأمين العام مع هذا ، التقرير الذي أعده المدير العام استجابة للقرارين المشار اليهما أعلاه .

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ ، (A/35/25) ، المرفق ثانيا .

مرفق

تقرير مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢	١ - ٤	أولا - مقدمة : الخلفية التشريعية
٣	٥ - ١٢	ثانيا - اطار برنامج العمل
		ثالثا - برنامج العمل الخاص بالترابط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية
٥	١٣ - ٢٨	ألف - أهداف البرنامج
٥	١٣	باء - عناصر البرنامج
٥	١٤ - ١٨	جيم - البرنامج
٧	١٩ - ٢٣	دال - أنشطة البرنامج في ١٩٨١ - ١٩٨٢
٩	٢٤ - ٢٥	هاء - دعم البرنامج
١٠	٢٦ - ٢٩	

تذييل

- ١١ مشاريع معينة لا دمجها في برنامج العمل على صعيد المنظومة الخاص بوجهه الترابط

أولا - الخلفية التشريعية

- ١ - عرض مدير عام التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي في بيانه أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته العادية الثانية لعام (١٩٨١) (E/1981/SR.25, Paras. 15-27) بإيجاز الخلفية التشريعية للطلب الذي تقدمت به الجمعية العامة في الفقرة ٥ من قرارها ٣٥/٧٤ المؤرخ في ٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتعلق بإجراء المزيد من العمل في داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن الترابط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية . ووصف المدير العام أيضا في بيانه النهج التي يرى اتباعها والاعتبارات التي سوف يضمنها في الحسابان ، مع مراعاة أية مبادئ توجيهية قد يرغب المجلس في إصدارها عند صياغة برنامج العمل المشار اليه في القرار . وأخيرا ، قدم المدير العام عرضا موجزا لسمعاصر برنامج العمل على المجلس للنظر فيه وأشار الى الخطوات التي تم اتخاذها لإنشاء صندوق استثماري عام يقوم في نهاية الأمر بتمويل أنشطة محددة متعلقة بالترابط .
- ٢ - ورحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي في القرار ١٩٨١/٥١ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٨١ ببيان المدير العام رجاءه ، واضعا في الحسابان العناصر المشار اليها أعلاه ، أن يضيفي الصيغة النهائية على المقترحات المتعلقة ببرنامج العمل على صعيد المنظومة لتمكين الجمعية العامة من النظر فيه في دورتها السادسة والثلاثين ومن اتخاذ المقررات المناسبة لتنفيذه واضعة أيضا في اعتبارها قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٧٣) المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ . ورحب المجلس الاقتصادي والاجتماعي أيضا بإنشاء الصندوق الاستثماري العام بهدف تيسير تنفيذ برنامج العمل على صعيد المنظومة المقرر الاضطلاع به وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ .
- ٣ - وقد أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي من حيث المبدأ في قراره (١٩٨١/٧٣) ، وفقا لتوصية المجلس الإداري لبرنامج الامم المتحدة للبيئة^(أ) ، المقترحات التي تقدم بها فريق الخبراء العالي المستوى بشأن برنامج العمل الخاص بالترابط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية (ب) ، كما أقر الدور الهام الذي ينبغي أن يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للبيئة في هذا الصدد طبقا لولايته . وقد دعا المجلس أيضا المدير العام الى اجراء اللانم لتنفيذ هذه المقترحات في سياق برنامج العمل المقرر وضعه عملا بقرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ ، مع وضع قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي (١٩٨١/٥١) في الاعتبار ، كما أحاط المجلس علما بوجهات النظر التي أعرب عنها المجلس التنفيذي بشأن تقرير الأمين العام عن الترابط بين الموارد والبيئة والسكان والتنمية (E/1981/65) .
- ٤ - ويقدم التقرير الحالي استجابة لقراري المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشار اليهما أعلاه وللفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٣٥/٧٤ .

(أ) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السادسة والثلاثون ، الملحق رقم ٢٥ (A/36/25) المرفق أولا ، المقرر ١/٩ ، الفرع ثانيا .

(ب) المرجع نفسه ، المرفق ثانيا .

ثانياً - إطار برنامج العمل

٥ - تضمن بيان الأمين العام أمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي وصفا للنهج والاعتبارات التي تكون معها إطار البرنامج المقترح الخاص بالترابط . ويمكن في هذا السياق الإشارة الى أن الهدف الأساسي الهيدى للأنشطة المزمع الاضطلاع بها وفقاً للبرنامج المقترح ، هو زيادة وتحسين قدرة المجتمع الدولي على اعداد مستقبل البشرية ، على المستوى العالمي وفي المناطق الجغرافية الحرجة على السواء ، وذلك عن طريق بناء معرفة وخطط شاملة يمكن استخدامها في وضع السياسة الجارية . وينبع هذا الاهتمام من تزايد اتساع نطاق الأنشطة البشرية وآثارها المشهودة على الكفاءة الانتاجية والتجديدية للأساس الحيائي الفيزيائي للموارد والنظام الهيكلي الذي يحيط بحياة البشرية ومما يؤكد الحاجة الماسة الى هذا الاهتمام التقييم الشامل للأعمال التي تمت حتى الآن ، كما يتبين ذلك من تقرير الأمين العام الى المجلس الاقتصادي والاجتماعي (E/1981/65) وقد أظهر التقرير عدم امكان تأجيل الاجراءات التي ينهني اتخاذها لوقف العوامل الضارة في ميادين السكان والموارد والبيئة دون اعاقه البدائل الأخرى وأن عدداً من البدائل التي اعتبرت ملائمة منذ عقد مضي قد أصبحت غير ملائمة الآن . وتتضمن هذه البدائل ، على سبيل المثال ، امكانية تثبيت عدد سكان العالم في أواخر هذا القرن ، واحتمال حدوث تحوّل في الطاقة دون امكانية حدوث عجز في البترول .

٦ - وقد انتهت الدراسات التي أجريت حتى الآن الى أن البلدان النامية هي التي تشتد فيها حدة التهديدات القائمة . فمشكلة تدور الأرض أكثر خطورة في الأراضي الصالحة للزراعة ولكن الواقعة في مناطق متخلفة اقتصادياً تتمتع بمعدل عال من الأمطار منها في المناطق الزراعية التي تتمتع بنظام للري . ونسبة فواقد الأفضية في أعقاب الحصاد عالية بوجه خاص بين المزارعين العاملين في زراعة الكفاف . وبينما أن الاهتمام بشأن سعة النقل قد وجه بشكل عام نحو تخفيض الموارد في المتجددة ، فيتبين من الدراسات ، على النقيض من ذلك ، الى أن الموارد المتجددة ، بوجه عام ، هي الأكثر تعرضاً للخطر . وهكذا ، فإن مشكلة الفقر وتجديد الموارد المتجددة مترابطةتان . وتنطبق المظاهر الحرجة للترابط أيضاً على البلدان المتقدمة ، وان كان ذلك ؛ بأشكال مختلفة . فمن الأسباب الجذرية لمشكلة الطاقة ، مثلاً ، أنماط الانتاج والاستهلاك السائدة في البلدان المتقدمة ، وما يترتب على ذلك من أثر عالمي بالنسبة للوصول الى الموارد الطبيعية والهيكلية واستخدامهما . وازدادة الى ذلك ، فبالرغم من أن المظاهر الخاصة بمشكلة حادة معينة هي ، في أحوال كثيرة محلية ، فانها حتماً مرتبطة بمجموعة أكبر من المتفاعلات التي تحدث داخل الاقتصاد العالمي وبالعلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدان .

٧ - ولا بد للبرنامج الخاص بالترابط من أن يتناول المسائل والمشاكل التي تتميز كلها بعدد من الخصائص المشتركة ، بالرغم من ظهورها في حالات معينة : فهي تنبع من عمليات متصلة ومعقدة غير قابلة للتجزئة ؛ ويمكن أن تؤدي الى نزاع بين الدول ، وتمكن أن تهدد البقاء الفيزيائي للبشرية ، وهي بوجه عام تتطلب اجراءً ما على مستوى العالم .

٨ - وفي ضوء هذه الاعتبارات ، يجب على برنامج العمل الخاص بالترابط أن يتضمن سلسلة من العناصر التي يجب تحقيقها في ذات الوقت وبطريقة تحقق الدعم المتبادل . وتشمل هذه العناصر :

(أ) مشاكل المسح الحرجة ومناطق المشاكل في العالم ورصدها من حيث الأفضلية العالمية ؛

(ب) تحديد وتعزيز المشاريع التشغيلية في الميدان على شكل دراسات خاصة بالاعتماد مباشرة على الخبرات العملية والبيانات التجريبية في الميدان ؛

(ج) تنمية ونشر ، واختبار ، وتطبيق ، وتطوير ، أدوات التخطيط ، والبدائل السياسية ، والمناهج ، والاسقاطات ؛

(د) الاضطلاع بأعمال وبحوث نظرية لزيادة ايضاح المسائل ومناطق المشاكل ، واقامة الاطار الفكري وتطويره ، ومتابعة البحوث المتصلة بذلك والجارية في مختلف أنحاء العالم .

٩ - ولا بد من تنفيذ برنامج العمل الخاص بالترابط على مستويات مختلفة - محلي ، وقومي ، واقليمي ، وعالمي . ويجب أيضا صيافته من وجهة نظر الجوانب الزمنية المختلفة - فوري وقصير الأجل ومتوسط الأجل وطويل الأجل ، كما يجب أن تراعى فيه كل المراعاة الأهمية الكامنة في بعض المسائل وصفة الاستعجال التي تتسم بها .

١٠ - وستتأثر بل وتتحدد طبيعة البرنامج ومداه ، وكذا تنفيذه ، بالموارد المالية التي سوف تتاح للأمم المتحدة بصورة مباشرة عن طريق الصندوق الاستئماني العام الذي تم انشاؤه لهذا الغرض ، وبصورة غير مباشرة عن طريق الحكومات والمؤسسات والمنظمات غير الحكومية ، التي تكمن في نطاقها أدوات العمل الحاسمة ، وسيكون استعدادها للمشاركة ومدى ارتباطها حاسمين .

١١ - وينبغي وضع النتائج المتوقعة من البرنامج وكذا أهدافه بشكل واقعي وجدول زمني ، مع مراعاة العوامل الواردة أعلاه . وعلاوة على ذلك ، ونظرا للاطار الضخم للموضوع ، من الضروري اتباع أسلوب الانتقال ، والتركيز على أكثر مواقع العمل الابتدائي ونقاط التأثير حرجا وأملا ، ولا بد من الملاحظة في هذا الصدد أن قدرا كبيرا من العمل المتعلق بالترابط يتم حاليا في جميع أرجاء منظومة الامم المتحدة وفي أماكن أخرى ، ولعل أكثر مجالات البحث استحقاقا للذكر هو برنامج الانسان والمحيط الحيوي الذي وضعته منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) ، والذي أقام شبكة واسعة للبحث في الفروع العلمية المختلفة في أكثر من ٥٠ بلد . بيد أن هذا البرنامج موجه نحو الاهتمامات الفيزيائية أكثر منه نحو الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية .

١٢ - ويستهدف البرنامج الموجه أدناه تلافيا تكرر العمل الجارى في أماكن أخرى ويركز على الأساليب الاضافية والمجددة لمعالجة المشاكل المعقدة للترابط وملء بعض الفراغات القائمة بهجلا . وهو يهدف الى وضع وتعزيز الأسس الخاصة برسم سياسة لهذا المجال الحيوي والاجراءات اللازمة لتنفيذها عمليا ، وهذه مهمة يجب الاضطلاع بها بمزيد من الحرص ، مع الاعتماد على الخبرة المتكررة والنهج العملية والتجريبية .

ثالثاً - برنامج العمل الخاص بالترابط بين الموارد والبيئة والشعب والتنمية

ألف - أهداف البرنامج

- ١٣ - فيما يلي الاهداف العامة لبرنامج العمل على نطاق المنظومة :
- (أ) زيادة الفهم القومي والدولي للمشاكل الملحة والحرجة الناجمة عن الترابط بين الموارد والبيئة والشعب والتنمية ؛
- (ب) تشجيع النهج الابتكارية الجامعة لمختلف التخصصات في دراسة هذه المشاكل ووضع سياسات واستراتيجيات قومية ملائمة ومتكاملة ؛
- (ج) تشجيع الجهود الدولية على اتخاذ تدابير فعالة .

باء - عناصر البرنامج

- ١٤ - من المتوخى وضع برنامج أنشطة منسق وجامع لمختلف التخصصات لتحقيق الاهداف العامة .

١ - الدراسات الجغرافية والقطاعية والمجتمعية المقارنة

١٥ - يلزم بصورة أكمل فهم كيف يمكن لمعرفة أوجه الترابط أن تيسر التخطيط القومي والاقليمي حتى تكون السياسات والبرامج أكثر شمولاً وأحسن تكاملاً . ولما كانت أوجه الترابط هذه قد تختلف من حيث الشكل والقوة بين القطاعات والبلدان ، بل من مجال الى آخر داخل البلدان تبعاً لعوامل من ضمنها التفاوتات في مستوى التنمية . وتبعاً للاعتبارات الاجتماعية والثقافية ، فان من الضروري وجود درجة كبيرة من التجزؤ لتقييم التفاعلات وتحديد التدابير التنفيذية . وعلى ذلك ينبغي تخطيط هذا الترابط على نحو متجزئ عن طريق سلسلة من دراسات الحالات الافرايية المقارنة في مناطق وبلدان مختلفة يتم من خلالها تحديد المشاكل المشتركة وتقييم امكانية تطبيق الحلول على أساس أوسع . وحرى بهذه الدراسات مجتمعة أن تنتهى بأوجه ترابط هامة يمكن عن طريق المعالجة الحاذقة أن تكون مناسبة للتطبيق في حالات مماثلة في أماكن أخرى .

٢ - الدراسات البحثية العملية التي تحتاجها البلدان النامية بصورة ملحة

١٦ - في بعض المجالات التي طرحت فيها العمليات الجارية مشاكل حرجة تتطلب اهتماما على سبيل الأولوية ، غير أنها أعقد من أن تفهم عن طريق البحث الاحادي التخصصي أو أن تحل بالنماذج الحالية ، من الضروري اشراك الباحثين وصانعي القرارات وغيرهم من العاملين المناسبين ليقوموا متضامنين بوضع أساس منهجي وتنفيذ للعمل . ففي حالات كهذه تعمل الدراسات البحثية ذات الوجهة العملية على توفير البرامج في المواقع الأصلية عن طريق التكامل بين المنهج الجامع لمختلف التخصصات ومنهج تحليل النظم في تقييم أوجه الترابط وتنظيمها .

٣ - الدراسات المنهجية

١٧ - من الضروري مواصلة اعداد المسائل المنهجية ، ولا سيما فيما يتعلق بتصميم المناهج الابتكارية الجامعة لمختلف التخصصات في البحث وتحليل السياسات ، وجمع المعلومات المتعلقة بهذه المناهج واختبارها . وفي السابق كان يعتمد كثيرا على النماذج والاسقاطات الاجمالية فسي دراسة الترابط . ولئن كان لهذه الادوات عدة مزايا هامة وتتيح التوصل الى معلومات مفيدة فيما يتعلق بالمنظور الطويل الأمد ، فانه يلزم أيضا استكشاف تقنيات ومناهج جديدة ، (كتحليل النظم ومصفوفات المحاسبة الاجتماعية) .

٤ - استعراض المعارف الجديدة والتأليف بينها

١٨ - اذا أريد للمعرفة المتعلقة بأوجه الترابط أن تستخدم ، عند توافرها ، على نحو كاف ومباشر في وضع السياسات ، فانه يلزم ايجاد الوسائل التنفيذية كعمليات التقييم وهياكله ، داخل النظم القومية والاقليمية والدولية . واحدى الوسائل الهامة لتحقيق ذلك على الصعيد الدولي هي استعراض النتائج ذات الصلة للبحوث الجارية في فروع التخصص وميادين النشاط المتعددة ، وتوليف هذه النتائج وتوحيدها داخل منظومة الامم المتحدة وخارجها ، وتوصيل نتائج هذه الممارسة الى الهيئات الحكومية الدولية على أساس مستمر . وينبغي أن يؤكد توحيد النتائج الحاجة الى رصد الاتجاهات العريضة ، الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والديموقراطية والمادية وايجاد الصلة بينها ، وتقييم آثارها من حيث الاهداف الانمائية الرئيسية والتغييرات المتوقعة التي تتضمنها وثائق الجمعية العامة الأساسية المتعلقة بالنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، بما في ذلك الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث (قرار الجمعية العامة ٣٥/٥٦ ، المرفق ، المؤرخ في ٥ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨٠) . والمفروض أن تؤدي عملية الاستعراض التي تتضمن

اجراء مشاورات فيما بين الوكالات وعقد اجتماعات لافرة تقنية وافرة خبراء الى تحديد أولويات واضحة للبحوث والسياسات حسب مجال المشكلة و/أو المنطقة الجغرافية ، وأن تبحث القضايا المطروحة والاقتراحات الرامية الى تحقيق التعاون الدولي الفعال .

جيم - مجالات البرنامج

- ١٩ - وفيما يتعلق بالمجالات الموضوعية للعمل و/أو الدراسة ، سيولى اهتمام للمساائل المشتركة بين القطاعات ، نظرا الى أن هذه المسائل لا تسلط الضوء على أوجه الترابط والتفاعل فحسب بل أيضا على المصالح والانشطة المشتركة بين الوكالات وبين فروع التخصص المختلفة . كذلك سيولى اهتمام خاص للمجالات التي لا تركز عليها البرامج الحالية مثل برنامج اليونسكو عن الانسان والمجال الحيوى ، والبرامج القائمة في المنظومة بأسرها عن البيئة والتنمية وعن السكان والتنمية .
- ٢٠ - والمجالات البرنامجية الثلاثة التالية يراد بها اعطاء توجيهات أولية لبناء برنامج مكتمل للانشطة ويتعين لذلك اعتبارها جدول أعمال مفتوح يضاف اليه أو تعدل فيه المجالات الموضوعية على أساس الدراسات الاستعراضية والتوليفية التي يضطلع بها .

١ - الاستخدام الرشيد للموارد العالمية

٢١ - هناك حاجة الى جهد كبير متعدد الاختصاصات لتحليل طائفة المشاكل التقنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والسياسية التي تطرحها أبعاد الموارد العالمية على المدى الطويل ، والسعى وضع هذه المشاكل في اطار صنع القرارات بشأن الاحتمالات الانمائية وفي ظل خلفية دولية . وهناك حاجة الى ايلاء اهتمام خاص الى الموارد الغذائية وموارد الطاقة ، والى الغابات ومصادر الاسماك ، والمياه والمعادن الاخرى غير معادن الوقود والى الغلاف الجوى . وهناك مفاهيم واعدة لتوجيه الدراسات المتعددة الاختصاصات من بينها مايلي : (أ) نظم استخدام الموارد ؛ (ب) تكنولوجيات الموارد ، بما في ذلك الاستخدام المزدوج واعادة الاستخدام ؛ (ج) مفاهيم الاستخدام الرشيد ومؤشرات الترشيد لتقييم ملامح واستراتيجيات الموارد ؛ (د) المحاسبة العالمية والمسؤولية الدولية . وينبغي أن تسهم نتائج هذه الدراسات في زيادة تفهم التفاعلات بين الناس والبيئة في تنميتها للموارد واستفادتهم منها ، وفي التعرف على أدوات تحسين هذه التفاعلات . ومن شأن هذه النتائج أيضا ان تؤدي الى استعراضات مستكملة لحالات الموارد على الصعيد العالمي والقطري ؛ والى اتخاذ تدابير لتطوير وتكثيف معرفة البلدان النامية بمواردها وتعزيز قدرتها على تحديد الاستخدامات المحتملة على أساس مستمر . ومن شأنها أن توفر أساسا لما يلي : (أ) سياسات تحسين امكانية الوصول الى المعلومات المتعلقة باستخدامات الموارد الطبيعية بين البلدان وبين الاجيال وتوزيع تلك المعلومات ؛ (ب) طرائق ادارة " التراث المشترك للبشرية " - من موارد و " أراض قفر " ؛ (ج) وسياسات للمساعدة على ضمان استخدام الفوائض المالية النابعة من استغلال الموارد الطبيعية والبيئية استخداما مناسبيا لتعزيز قاعدة الموارد وضمان توزيع هذه الفوائض توزيعا عادلا داخل الأمم وفيما بينها ، وبين الأجيال .

٢ - أنماط الاستهلاك وأساليب الحياة

٢٢ - هناك مجموعة ثانية من المشاكل الحرجة للعلاقات المتبادلة تتصل بفحص ما لأنماط وتكنولوجيات الانتاج والاستهلاك المعاصرة من آثار خطيرة على قاعدة الموارد المتجددة وغير المتجددة . وهناك حاجة الى اجراء دراسات تجريبية متعددة الاختصاصات لأساليب التنمية تركز على الاتجاهات " المشوهة " أو غير القادرة على البقاء في طابع عمليات النمو والتغيير على مستوى المجتمع في : (أ) مستويات وهياكل الانتاج ؛ (ب) مشاركة مختلف الطبقات والجماعات في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ؛ (ج) توزيع الدخل والثروة ؛ (د) أنماط الاستهلاك ؛ (هـ) نظم القيم والمواقف والدوافع . ومن شأن نتائج مثل هذه الدراسات أن توضح الوسائل التي تستطيع بها أنماط الاستهلاك البديلة أن توجه العملية الانمائية لتحقيق أمانى الشعب وتوقعاته في اطار الضرورات المستمرة للموارد والبيئة . ومن شأن هذه النتائج أيضا أن تحدد المبادرات في وضع تكنولوجيات بديلة ، ولا سيما في مجالات الطاقة والاذنية ، والموئل ، والنقل ، والصحة والتعليم وما يستتبع ذلك من تغييرات مؤسسية .

٣ - تحسين وتوسيع قدرة الحمل

٢٣ - ان قدرة الحمل مفهوم نسبي . ان هذه القدرة ، فضلا عن المرونة والد يناميكية الكا منتين لنظم البيئة ، يمكن أن تتحسن وتتسع من خلال مجموعة متنوعة من الوسائل تتضمن استغلالا اذق لقاعدة الموارد الطبيعية المحلية ، وتنويع الاقتصاد ، والتغيرات في أنماط الاستهلاك . وهذه المجموعة الثالثة من المسائل المعنية بالعلاقات المتبادلة سوف تشتمل على تحديد للمناطق أو لنظم البيئة الحرجة في أرجاء العالم ووضع الخرائط لها ، ولا سيما حيث تعتمد جماعات هامة من السكان اعتمادا مباشرا على نظام البيئة المعني . وستكون هناك حاجة الى اجراء مراقبة دورية للحالة في تلك المناطق . ان بعض المناطق الحرجة المعروفة جيدا ، مثل سفوح الهملايا ، ومنطقة الساحل ومناطق معينة من الغابات الاستوائية وبعض أحواض الانهار (ج) ينبغي أن تخضع لدراسة وتحليل مفصلين بغية مساعدة البلدان المعنية على اقامة استراتيجية طويلة الأجل للتنمية القادرة على البقاء في تلك المناطق . وسيكون من المتعين أيضا ايجاد اساليب لتجنب التدهور ولتدعيم وتقييم امكانات الانتاج في مناطق محددة بحرية وحراجية وزراعية - اقتصادية .

دال - أنشطة البرنامج للفترة ١٩٨٢/١٩٨١

٢٤ - يجري حاليا الاضطلاع بالأنشطة التالية :

(أ) اجراء مشاورات مع منظمات الامم المتحدة ولجانها الاقليمية بغية تحديد أمثلة لأنواع الدراسة الواجب اجراؤها في اطار برنامج عمل على صعيد المنظومة ووضع ترتيبات مناسبة للتنسيق والتعاون المشترك بين الوكالات ؛

(ب) اجراء المناقشات مع الحكومات ؛

(ج) وضع دراسات محددة على المستويات الوطنية والاقليمية والدولية يمكن البدء في تنفيذها في حدود الموارد المتاحة حاليا للمنظمات أو من خلال موارد إضافية قد تتاح عن طريق التبرعات في الصندوق الاستئماني العام المنشأ لذلك الغرض .

٢٥ - وعلى أساس الأنشطة المضطلع بها حتى الآن ، تم تحديد مشاريع محددة لادراجها في برنامج العمل على صعيد المنظومة بشأن العلاقات المتبادلة ، على النحو الوارد في التذييل أدناه .

(ج) المرجع نفسه ، التذييل للمرفق الثاني .

هـ - دعم البرنامج

٢٦ - تعتمد الأنشطة الجارية تنفيذها حالياً اعتماداً كلياً على الموارد المتاحة في مكتب المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي وفي كيانات الأمم المتحدة الأخرى المعنية .

وحالما تدخل الأنشطة المتوخاة في برنامج العمل على صعيد المنظومة بشأن العلاقات المتبادلة ، مرحلة التنفيذ ، سيكون على مكتب المدير العام أن يستجيب كلية للاحتياجات المتزايدة إلى التنسيق ، والتخطيط والتقييم الفنيين ، وإدارة الموارد في ظل الصندوق الاستئماني . ومن المتوخى بوجه خاص أن يوفر مكتب المدير العام الدعم التالي للبرنامج بشأن العلاقات المتبادلة :

(أ) أنشطة التنسيق ، وتشمل المشاورات مع مؤسسات الأمم المتحدة ، والإعداد لاجتماعات بين الوكالات ؛ وتحديد المؤسسات الوطنية ومراكز الأبحاث والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة بالموضوع ؛ وإيجاد شبكة لتبادل المعلومات واستعراض الأنشطة ونشر النتائج ؛

(ب) الأنشطة الفنية ، وتتصل بتخطيط البرامج وتقييمها ، وتطوير مقترحات المشاريع واستعراض الأعمال المستمرة وإعداد التقارير الدورية المجمعة بشأن النتائج ، وتحديد الثغرات في العمل على صعيد المنظومة ، وتوقع ما يستجد من قضايا ووضع التوصيات ؛

(ج) إدارة الصندوق الاستئماني العام والأنشطة المتصلة به ، بما في ذلك تجهيز طلبات التمويل وإعداد التقارير الدورية للهيئات المانحة .

٢٧ - وقد أحيط علماً بالآراء التي أعربت عنها الوفود المهتمة بالأمر بشأن تمويل أنشطة الدعم في إطار الإجراءات المتبعة لتنفيذ أحكام القواعد والأنظمة المالية للأمم المتحدة ، المتصلة بتغطية ذلك الجزء من التكاليف العادية لدعم البرامج والتي لولا ذلك لشكلت عبئاً مالياً إضافياً على المنظمة . لذلك ينتظر توفير الموارد الضرورية لتمويل أنشطة الدعم هذه من خلال تطبيق الاقتطاع النمطي على المساهمات المقدمة إلى الصندوق الاستئماني من أجل سد تكاليف الدعم . ونظراً لأن مستوى الدعم المطلوب والمبالغ المسددة المتصلة به سوف يعتمدان اعتماداً كبيراً على حجم الموارد التي أسهم بها في الصندوق الاستئماني ، فإن المدير العام ينوي استعراض هذه الترتيبات على ضوء الخبرة المكتسبة خلال العام الأول لتشغيل الصندوق وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة ، إذا استدعى الأمر ، في دورتها السابعة والثلاثين .

٢٨ - كما يقترح المدير العام تشكيل هيئة استشارية صغيرة تضم أربعة خبراء بارزين يعينهم الأمين العام من خارج منظومة الأمم المتحدة للخدمة بصفتهم الفردية ، وتجتمع دورياً لاستعراض أنشطة برنامج العمل بشأن العلاقات المتبادلة ، وتقييم اتجاهه الشامل وإنجازاته الشاملة ، وتقديم التوصيات للمزيد من تطويره ، وإسداء المشورة بشأن تشغيل الصندوق الاستئماني العام . وستجرى تغطية تكاليف اجتماعات هذه الهيئة الاستشارية من موارد الصندوق الاستئماني .

٢٩ - ويقترح استمرار الآليات القائمة للتنسيق بين الوكالات بشأن الأعمال المتصلة بالعلاقات المتبادلة في إطار اللجنة الاستشارية المعنية بالمسائل الفنية (البرنامج) .

تذييل

مشاريع محدد ادراجها في برنامج العمل على صعيد
المنظومة بشأن العلاقات المتبادلة

الصلة ببرنامج العمل على صعيد المنظومة

المشروع (أ)	مجال البرنامج (ب)	مكونات البرنامج (ج)
موارد الارض من أجل السكان ، مستقبلا (منظمة الاغذية والزراعة / برنامج الامم المتحدة للبيئة / الامم المتحدة / اليونسكو / صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية / منظمة العمل الدولية / منظمة الصحة العالمية / المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقية .	وضع الخطط لتحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي في ثلاث بيئات استوائية حرجية ذات كثافة سكانية عالية (٣)	دراسات مقارنة للمناطق الاستوائية الدافئة - الرطبة (اندونيسيا) والمناطق شبه الاستوائية الباردة شبه القاحلة (تونس) والمناطق الاستوائية الدافئة شبه القاحلة (كينيا) .
ازالة الاحراج من سفوح الهملايا (برنامج الامم المتحدة للبيئة)	تحسين وتوسيع قدرة الحمل (٣)	دراسة بحوث موجهة للافراض العملية (٢)
الافراط في الرعي في المنطقة السودانية السهلية (برنامج الامم المتحدة للبيئة / اليونسكو / منظمة الاغذية والزراعة)	تحسين وتوسيع قدرة الحمل (٣)	دراسة بحوث موجهة للافراض العملية (٢)

دراسات مقارنة لاكوادور، كولومبيا بيرو وبوليفيا (١)	فحص استراتيجيات البقاء لمختلف جماعات المزارعين لدراسة الاجراءات العملية لادارة الموارد (١)	بقاء المزارعين على قيد الحياة وادارة البيئة في المرتفعات شبه القاحلة ذات الكثافة السكانية العالية (اللجنة الاقتصادية لامريكا اللاتينية /برنامج الام المتحدة للبيئة)
دراسات اقليمية مقارنة (١)	تقييم ملامح استخدام الموارد من حيث مؤشرات الترشيح (١)	دراسة مناطق الاستهلاك العالي للموارد (الامم المتحدة / اللجان اقليمية)
استعراض وتجميع المعارف الجديدة (٤)	تقييم فريق تقني للألوبيات العالمية والاقليمية للابحاث والسياسة في مجال الموارد (١)	دراسة استقصائية لاستخدام الموارد (الامم المتحدة / اللجان اقليمية)
استعراض وتجميع المعارف الجديدة (٤)	فحص نتائج الاعمال الأخيرة للأم المتحدة بشأن أساليب الحياة بغية استقاء الاستنتاجات للتخطيط المتكامل (٢)	التنمية وأساليب الحياة : مبادئ توجيهية للتخطيط المتكامل (الامم المتحدة)
دراسة منهجية (٣)	تصميم، وجمع البيانات، واختبار اطار المصفوفة المحاسبية الاجتماعية لوضع خريطة لانشطة الانتاج والاستهلاك (٢)	تطوير اطار موسع لمصفوفة محاسبية اجتماعية لتحليل العلاقات المتبادلة (الامم المتحدة /صندوق الامم المتحدة للانشطة السكانية)

- (أ) ادرج في البداية كلما أمكن اسم الوكالة / المؤسسة الرئيسية للمشروع .
(ب) مجالات البرنامج : (١) الاستخدام الرشيد للموارد العالمية ؛ (٢) انماط الاستهلاك
وأساليب الحياة ؛ (٣) تحسين وتوسيع قدرة الحمل .
(ج) مكونات البرنامج : (١) دراسات جغرافية وقطاعية ومجتمعية مقارنة ؛ (٢) دراسات
بحوث موجهة لاغراض عملية مطلوبة على وجه الاستعجال للبلدان النامية ؛ (٣) دراسات منهجية ؛
(٤) استعراض وتجميع المعارف الجديدة .